

تاريخ النشر: 2022/12/28

تاريخ الإرسال: 2022/11/14

تأثير النظم التشريعية في البيئة المحاسبية الجزائرية على تطبيق القيمة العادلة

دراسة استطلاعية لأراء عينة من مهني المحاسبة

The impact of legislative systems in the Algerian accounting environment on the application of fair value An exploratory study of the opinions of a sample of accounting professionals

الامام إبراهيم¹

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة قاصدي مرباح ورقلة

limam.brahim@univ-ouargla.dz

الملخص:

تهدف الدراسة الى معرفة تأثير النظم التشريعية على تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، والتي حاولنا من خلالها الوقوف على حالات التعارض بين التشريعات الجبائية ومايجب أن يكون عليه الوضع ليتسنى تطبيق القيمة العادلة ، ولتحقيق ذلك قمنا بدراسة ميدانية على عينة من ممارسي مهنة المحاسبة باستخدام أدوات البحث العلمي الممثلة أساسا في المقابلة والملاحظة والتحليل الوثائقي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تعارض بين النصوص الجبائية ومتطلبات القياس وفق القيمة العادلة ماقد يؤثر على جودة التقارير المالية .

الكلمات المفتاحية: نظم تشريعية، قيمة عادلة، بيئة محاسبية جزائرية.

تصنيفات M41, JEL K22

Abstract:

The study aims to know the impact of legislative systems on the application of fair value in the Algerian accounting environment, through which we tried to identify cases of conflict between fiscal legislation and what the situation should be in order to apply fair value; To achieve this, we conducted a field study on a sample of accountancy practitioners using the tools of scientific research represented mainly in the interview, observation and documentary analysis. The study concluded that there is a conflict between the fiscal texts and the requirements for value measurement according to fair value, which may affect the quality of financial reports

Keywords legislative systems; Algerian accounting environment; fair value

JEL Classification Codes K22, M41

المؤلف المرسل: الامام إبراهيم، LIMAMLIMAM470@GMAIL.COM

1. مقدمة:

شهد الفكر المحاسبي منذ سنوات عديدة اعترافا واهتمام متزايد بتأثير المتغيرات البيئية على الأنظمة والممارسات المحاسبية، ويستخدم تأثير المتغيرات البيئية في الفكر المحاسبي إما لتفسير تطور نظام أو ممارسات في بلد معين ، أو لتفسير أوجه التشابه والاختلاف بين الأنظمة والممارسات المحاسبية بين دولتين أو أكثر، ونجد أن التشريعات القانونية التي هي انعكاس لطبيعة النظام القانوني كأحد مكونات المتغيرات البيئية هي التي تحدد العلاقة بين الأفراد والمؤسسات وتفاعلاها ، وكذلك تضع الأنظمة والتشريعات التي تنظم المهن المختلفة على غرار مهنة المحاسبة.

وباعتبار أن النظام المحاسبي الجزائري وآلية عمله يتم إنشاؤها ضمن الإطار القانوني، فيعتبر العامل القانوني مؤثر بامتياز على الممارسات المحاسبية، لاسيما تحديد المعالجات اللازمة لتحديد النتيجة الجبائية بناء على النتيجة المحاسبية، في حين نجد أن هناك بعض

الإختلافات القائمة بين الجباية والمحاسبة لعل أهمها التقييم وفق القيمة العادلة، ومنه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة .

إشكالية الدراسة: كيف تؤثر النظم التشريعية على تطبيق القيمة العادلة في الجزائر؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة قسمت إلى سؤالين :

1: هل ارتفاع السلطة القانونية وانخفاض السلطة المهنية يعيق تطبيق القيمة العادلة في الجزائر؟

2 :هل تساعد منظومة التشريعات الجبائية على تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

1 :ارتفاع السلطة القانونية في الجزائر يعيق تطبيق القيمة العادلة.

2 :لاتساعد المنظومة التشريعية على تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي .

وللإجابة على إشكالية الدراسة قسم العمل إلى محورين: محور نظري تم التطرق فيه إلى أنواع النظم القانونية في العالم، كما تم تناول القيمة العادلة ضمن المنظومة التشريعية الجزائرية ومحور تطبيقي لإسقاط الجانب النظري على الواقع الميداني وكذا تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية للإجابة على الفرضيات التي تم وضعها للإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذا البحث. 2. أنواع القانون في العالم

يرى Mueller أن من بين عناصر الإختلاف بين البلدان هو الاعتماد على نظام قانوني معين (البلقاي، صفحة 464) ، ونجد أن تعدد الأنظمة المحاسبية ناتج عن تنوع المرجعيتين بين الأنظمة الأنجلوساكسونية والأنظمة القارية (منادي و بشير ، 2018، صفحة 6) ، فنجد أن القانون المدني (القاري) يتميز بالصرامة وعدم المرونة ، ويكون تشريع المعايير والسياسات في النظام المحاسبي مفصلا ويتمحور دور المحاسب بتطبيق الشروط القانونية ، أما النظام الأنجلوساكسوني فنجد أن القوانين متكيفة يترك فيها المجال للقرارات الفردية ، فالسياسات والقواعد المهنية يتم إقرارها من قبل المنظمات المهنية ويعتبر هذا النوع أكثر مسايرة للأحداث من النظام السابق (إيمان، 2016، صفحة 50) ، لأن المحاسبة القائمة على المبادئ ستكون فوق القانون من خلال النظر في اسبقية الجوهر الإقتصادي على الشكل القانوني ،

فإذا كان القانون يضر بهذا الغرض فلا ينبغي تطبيقه ،ويؤكد الباحثين على أن مفهوم التجاوز الحقيقي والعاقل لا يمكن استبعاده لتحقيق التوافق في المعايير (Martuchelli, 2021, p. 25)، مما يحتم اللجوء إلى القانون العام للتماشي مع فلسفة المعايير المحاسبية الدولية (النصراوي و عنيزة ، 1997، صفحة 104) ، خاصة وأن التشريعات تمثل قيوداً أساسياً في عدم مرونتها لتواكب المتغيرات المتسارعة في عالم الأعمال (النغي، 2017 ، صفحة 193) ، إذ أن تأثير البعد القانوني على فلسفة المحاسبة بين النموذج القاري والنموذج الأنجلوساكسوني الذي تقوم عليه المعايير راسخ جداً في أدبيات المحاسبة ، حيث تميل البلدان المتأثرة بالنموذج القاري إلى إظهار تفضيل للممارسات المحاسبية على أساس الإجراءات القانونية المحددة على حساب المرونة وممارسة الحكم المهني، إذ أن هناك رابط قوي بين المحاسبة والقواعد الضريبية (Ana) (Silva, 2016, p. 5) ولأن الملاحظ يجد أن تشريع المعايير من قبل هيئات حكومية يؤثر في المتغيرات القانونية ويؤدي إلى نتائج لا تتسجم مع المعايير الدولية (الكاظم، 2018، صفحة 187) ، فالإشكالية في التفاعل بين القوانين والمعايير ومستوى التأثير القانوني على الممارسة (خالد و عادل ، 2021) ، ففي النظام العام تلعب المنظمات المهنية دوراً هاماً في تنظيم المهنة وتهتم بالوقائع الاقتصادية (خالد و عادل ، 2021) ما يعكس الجوهر الاقتصادي للممارسة المحاسبية.

خصائص النظام القاري

نظام الكتلة القارية يتميز بالتقليد التشريعي القوي والعلاقة القوية بين المحاسبة والضرائب والتأثير المحدود لمحترفي المحاسبة، لأن الشركات تلجأ بشكل كبير للتمويل المصرفي وأخيراً من خلال حقيقة أن الدولة ممثلة في مصلحة الضرائب هي المستعمل الوحيد للبيانات المالية (Céu & Antunes, 2011, p. 61)، فالمحاسبة القائمة على القواعد هي التي تحدد القواعد والإجراءات التي يتعين اعتمادها وتُملي الطريقة التي ينبغي بها قياس العناصر . (Céu & Antunes, 2011, p. 61)

ونجد أن الاقتصاد القائم على البنوك يتم عرض القوانين وحتى المعايير المالية وتنفيذها من قبل الحكومة يعتمد هذا عادة على قانون المدونة مثل فرنسا وألمانيا (ZOGNING, 2017, p. 56)، فالنظام القائم على القواعد يحتوي غالباً على إرشادات تفصيلية جوهرية (Gray,

(829, p. 2015)، ونجد كذلك أن النظام القانوني المدني لا يترك مجالاً كبيراً للممارسين لأنه أكثر اجرائياً وجموداً ، وبالتالي سيكون أقل سرعة في التغيير والتطور . (خالد بودبة، 2018، صفحة 83)

يتم تبني النظام القانوني من قبل الدول التي لها نظام اقتصادي مركزي وسوق رأسمالي غير نشط ، والتي توجد بها سلطة واحدة تتمثل في الجهات الحكومية التي تقرر السياسات المحاسبية وتأثيراتها الاقتصادية ، فإن القواعد تكون محددة بالقوانين ما يجعل الممارسات المحاسبية أكثر توحيداً. (مراد، 2013، صفحة 105)

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذا المدخل هو فقدان المحاسبة المرونة اللازمة لتتماشى مع تعقد بيئة الأعمال، وكذا افتقاره للتطوير والتحسين الذاتي للقوائم المالية (مراد، 2013، صفحة 106)، فإن أي تعديل يتطلب تغييراً في القانون وهذا يمكن أن يكون عقبة مهمة أمام مرونة النظام (DIALLO & ČEVÍK, 2021, p. 16) .

فنجد أن النظام القانوني يؤثر حتى على توافق الدولي للمعايير المحاسبية في البلدان الاستعمارية السابقة ، ففي دراسة بحثية عن توافق المحاسبة الدولية في تونس بعد الانتقال من المحاسبة العامة إلى نظام المحاسبة الجديد، خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن المعايير التونسية متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية إلا أن الممارسات لا تتبع المعايير ويرجع ذلك إلى السمة الثقافية والقضائية التي تحول دون نجاح التوافق في تونس . (Phuong & Nguyen, 2012, p. 436)

وتجدر الإشارة على أنه في تركيا تم حل مشكلة شائعة للبلدان التي لديها نظام محاسبة يعتمد على نهج المحاسبة القارية ففي هذه البلدان يتطلب أي تغيير للمحاسبة تغيير التشريع، إلا أن الإصلاحات التي أدت إلى تنفيذ القانون التجاري سنة 2012 سمحت لتركيا بالانخراط أكثر من أي وقت مضى في مسار المحاسبة الموجهة نحو المستثمر وتقارب أسهل مع المعايير . (DIALLO & ČEVÍK, 2021, p. 16).

خصائص النظام العام

يتميز نهج المحاسبة الأنجلوساكسوني بالأولوية الممنوحة للمستثمر بالتوجه السوقي وحرية أكبر لمحترفي المحاسبة على عكس النهج القاري (DIALLO & ČEVÍK, 2021, p. 5) ،

ف نجد أن الأنظمة القائمة على المبادئ تصدر معايير محاسبية مرنة ، والدول التي تعتمد على هذا يكون نظامها يوفر المرونة للتكيف مع مستجدات المعايير وجعل القبول العالمي للمعايير ممكنا (5, p. 2021, Martuchelli) ، كما أن الأنظمة القانونية المرنة يتم اقرارها من قبل المنظمات المهنية في القطاع الخاص (ايمان، 2016، صفحة 49) ، ويكون الغرض هو تلبية المستثمرين عكس بلدان القانون المكتوب تتأثر المعايير بالحكومات وتعمل المحاسبة لتقييم الأرباح (3, p. 2011, Clarkson) .

ولعل أهم مايعاب على هذه الأنظمة هو تأثير السوق الحر على تطوير المعايير المحاسبية (ايمان، 2016، صفحة 50)، لأنه يمكن أن تقود المرونة الى اختيار أساليب محاسبية مختلفة بشكل انتهازي لمجموعة المعاملات نفسها، فهذا من بين الاشكالات المحاسبية المقدمة بموجب المعايير. (21, p. 2016, George & Shivakumar)

وفي مايلي جدول يوضح أهم افروق بين النظام الأنجلوساكسوني والنظام الأوروبي القاري:

النموذج الأوروبي القاري	النموذج الأنجلوساكسوني	
البنوك	الأسواق المالية	المصدر الرئيسي للتمويل
القواعد والمعايير المحاسبية يتم اعدادها من طرف الدولة (المخطط المحاسبي والقانون التجاري) بما يخدم احتياجات الاقتصاد الكلي	يتم اعداد القواعد والمعايير المحاسبية من طرف المنظمات الخاصة بغرض خدمة احتياجات المستثمرين وتكفي الدولة بمهمة الإشراف	النظام القانوني والجباي
يتم وضع مخطط محاسبي يمثل المرجع المحاسبي (الإطار التصوري الضمني)	يتم وضع إطار تصوري موحد للقواعد والمبادئ المحاسبية ويمثل اساس اصدار المعايير	المرجع والاساس المحاسبي
الإدارة الجبائية، الدائنين، الموردين، المستثمرين.	المستثمرين بالدرجة الأولى	المستعملين المستهدفين للمعلومة المحاسبية
نظرة قانونية	نظرة اقتصادية	نظرة المؤسسة
علاقة قوية بين القواعد الجبائية والقواعد المحاسبية (يتم الانتقال من النتيجة	تعالج القضايا الجبائية خارج القوائم المالية (القواعد المحاسبية مستقلة عن النظم	العلاقة بين المحاسبة والجباية

المحاسبية الى النتيجة الجبائية ببساطة	الجبائية	
--	----------	--

المصدر: (تردايت، 2016، صفحة 11)

2.1 القيمة العادلة

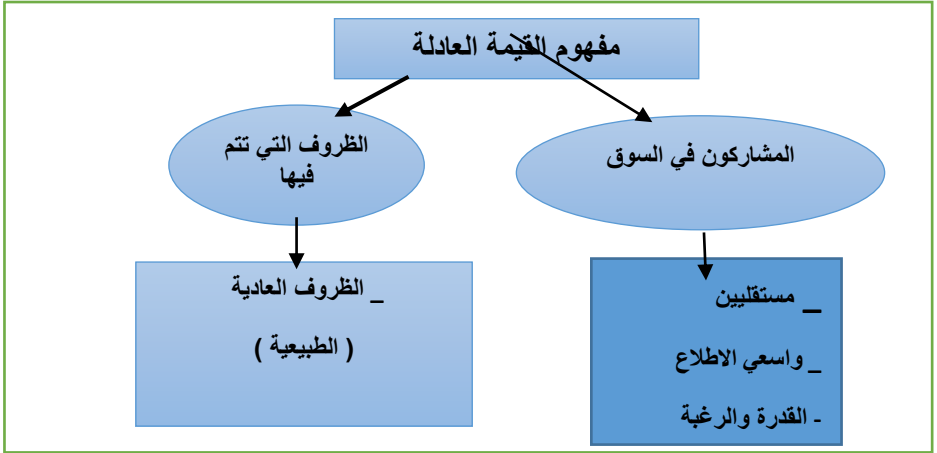
ظهر مدخل المحاسبة عن القيمة العادلة نتيجة الإنتقادات الفكرية والوقائع العملية التي واجهت تطبيق التكلفة التاريخية وقصورها في تفسير الأحداث المالية وخصوصا في ظل موجة التضخم الجامح، حيث تم إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم 29 الخاص بالإقتصاديات ذات التضخم المرتفع، حيث جاء استخدام مبدأ القيمة العادلة لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية. (بوحفص، 2020، صفحة 52).

ولقد حظي موضوع محاسبة القيمة العادلة **Fair Value** في نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين باهتماما كبيرا وما زال حتى الآن من جانب العديد من المحاسبين والهيئات العلمية والمهنية العالمية المسؤولة عن تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، لتتلاءم مع الأحداث والتغيرات المالية والاقتصادية العالمية، وتتناسب وتحقق احتياجات كافة المستخدمين الداخليين والخارجيين ذوي العلاقة بمنظمات الأعمال (سامي، 2012)، من أجل عرض الصورة الوافية لنشاط المؤسسة .

مفهوم القيمة العادلة

لقد عرف مجلس المعايير المالية الأمريكي **FASB** القيمة العادلة كالتالي: القيمة العادلة لأصل أو إلتزام هي المبلغ الذي يمكن أن يشتري أو يباع به ذلك الأصل في معاملة جارية بين أطراف متراضية، أي ليس في عملية بيع جبرية أو بيع تصفية. (زغدار ومخلفي، 2014، صفحة 111)،

يتم توضيح مفهوم القيمة العادلة في الشكل التالي:



المصدر: (عبله، 2018، صفحة 97)

لقد تم تبني القيمة العادلة ضمن النظام المحاسبي المالي واصطلح عليها القيمة الحقيقية، وأشار لها ضمن القسم الثاني من الباب الأول " قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات" وإدراجها في الحسابات حيث أعطى لها تعريفا لا يختلف جوهريا عن المعنى الوارد في المعايير المحاسبية الدولية. (رفيقة، 2018، صفحة 87)

فيعتبر تبني النظام المحاسبي المالي خطوة مهمة لتقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر مع توجهات مجلس المعايير المحاسبية الدولية، غير أن هذه الخطوة غير كافية وقد لا تكون لها آثار إيجابية كبيرة بسبب التحديات الجبائية (حركو، 2015، صفحة 42)

2.2 المنظومة التشريعية الجزائرية

إن ما يميز الإصلاح المحاسبي في الجزائر خضوعها للنموذج الفرنكوفوني (أسامة، 2018 ، صفحة 453) ، فيعتبر القانون الجزائري من الأنظمة السلطوية، بمعنى أن مبادرة التغيير الفعلي للتشريعات بيد السلطة وليس للمنظمات المهنية دخل فيها (مسامح، 2010) ، وهذا ما أدى لوجود تناقض مع ما جاء به النظام المحاسبي المالي وما هو موجود بالنصوص الجبائية ، إذ نجد أن من صعوبات تطبيق SCF هو الاختلاف مع القواعد الجبائية (سماي و بن يوسف) ، فبهذا يكون تأثير النظام الجبائي سلبي على تطبيق SCF وهذا ما يجعل المحاسبة في الجزائر تبقى متأخرة عن نظيراتها الدولية كونها مقننة. (بونعجة وبوفليح، 2019، صفحة 111)

وبهدف إحداث إنسجام سارعت السلطات إلى إتخاذ بعض التدابير التي رافقت تطبيق النظام المحاسبي المالي على مراحل، حتى تتمكن من تقليص فجوة البعد بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي من خلال قوانين المالية التكميلية للسنوات (2008 2009 2010)، ومن بين هذه القوانين على سبيل المثال لا الحصر:

- 1: المادة 10 المتعلق بالريح أو الدخل الضريبي على الأشخاص الطبيعيين.
 - 2: المادة 172 فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات.
 - 3: المادة 185 إعادة تقييم الإستثمارات المادية.
- وبالرغم من كل الجهود المبذولة لتكثيف البيئة الجبائية الجزائية مع النظام المحاسبي المالي إلا أنه تبقى بعض القواعد والطرق واجبة التعديل لعل أهمها قاعدة التقييم وفق القيمة العادلة. (حركو، 2015، صفحة 44)
- ويرجع السبب في تحفظ المديرية العامة للضرائب لتقييم الأصول وفق القيمة العادلة لكونها حسب رأيهم تهدد بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل كبير. (رحمون، 2013، صفحة 117). 3. الطريقة والأدوات
- 1.3 عينة الدراسة:

وقد تمت الدراسة الميدانية مع فئتين هما كالتالي:

الفئة الأولى: الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات

الفئة الثانية: المحاسب؛ وتنقسم هذه الفئة إلى قسمين 1 المحاسب المعتمد، 2 المحاسب في المؤسسة الاقتصادية.

وقد اعتمدنا في معالجة البيانات على أسلوب تحليل المحتوى لإجابات المستجوبين إثر المقابلات التي قمنا بها، وهذا تماشيا مع أداة البحث المتبعة المتمثلة في العينة القصدية، وذلك بالقيام بـ 20 مقابلة أجريت مع عينة من المهنيين في ولاية ورقلة، ويؤكد **MILES & HUBERMAN**) بأن ستة إلى ثمانية لقاءات أو مقابلات تكفي لتبرير نتائج الدراسة (أمال، 2016، صفحة 56).

والهدف من القيام بالدراسة الميدانية إسقاط الجانب النظري على الواقع الميداني للجزائر من خلال تقصي وجهات النظر المستجوبين حول موضوع الدراسة.

2.3 النتائج ومناقشتها:

الشكل رقم (1,1)

ارتفاع السلطة القانونية وانخفاض السلطة المهنية يعيق تطبيق القيمة العادلة في الجزائر:



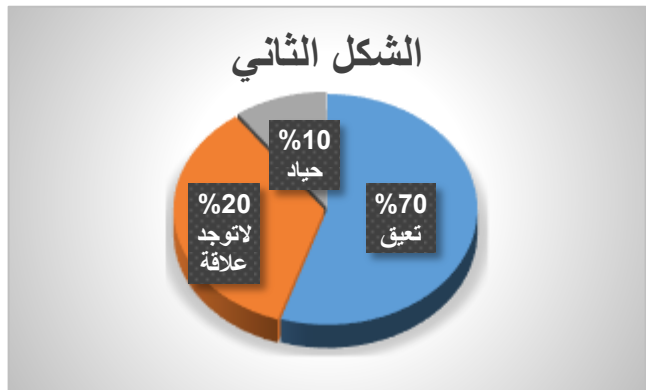
المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج ExCel

يرى أفراد العينة أن هناك إرتفاع للسيطرة القانونية على السلطة المهنية، وبالتالي تؤثر على تطبيق القيمة العادلة وهذا ماعبرو عنه بنسبة 70%، في حين يرى 30% من العينة غير ذلك إذ يعتبر أكبر

مشكل هو غياب السوق المالي النشط الذي يزيد فيه الطلب على مثل هاته البدائل، لذلك بقي الحديث عن القيمة العادلة مجرد أبحاث نظرية، أو باللجوء للتقدير الشخصي في الميدان.

الشكل رقم (2,2)

لا تساعد منظومة التشريعات الجبائية على تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في الجزائر:



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج ExCel

يرى أفراد العينة بخصوص المنظومة التشريعية الجبائية وعلاقتها بتطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس في الجزائر أنها تعيق بشكل كبير، وذلك من خلال الفجوة بين المحاسبة والجبائية، فالتقييم وفق نموذج القيمة العادلة (التقييم اللاحق) يسمح للمؤسسة بتكوين مخصصات على خسائر القيمة مثلا لكن المشرع الجبائي يرفض خصم هذا الصنف من الأعباء، وبالتالي لايعترف بالقيمة العادلة، فلا بد من تعديل التشريعات الجبائية بما يتماشى مع تطبيق القيمة العادلة وهذا مع عبر عنه 70%، في حين ترى مانسبته 20% أنه لا توجد

علاقة لتشريعات الجبائية بتطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في الجزائر، في حين بقي مانسبته 10% على الحياد .

من النتائج المتوصل إليها في الدراسة الميدانية نجد أن : تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية تكتنفه بعض الصعوبات ، ويرجع هذا الى غياب الركيزة الأساسية التي يقوم عليها وهو السوق المالي الكفاء ، زيادة على هذا أن البيئة غير محفزة في ظل التشريعات الجبائية الغير معدلة بخصوص القيمة العادلة ، ولعل هذا يرجع الى طبيعة النظام القانوني في الجزائر ذو الخلفية الفرنكفونية الذي يكون فيها التركيز الأكبر على تحصيل الموارد الجبائية

نتائج اختبار الفرضيات:

عند تحليل إجابات أفراد العينة نقوم باختبار صحة الفرضيات

الفرضية رقم 1: ارتفاع السلطة القانونية وانخفاض السلطة المهنية يعيق تطبيق القيمة العادلة في الجزائر.

من خلال تحليل النتائج نستنتج أن أفراد العينة يؤكدون على أن ارتفاع السلطة القانونية في الجزائر يحد ويعيق تطبيق القيمة العادلة.

الفرضية 2: لا تساعد منظومة التشريعات الجبائية على تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في الجزائر.

من خلال تحليل نتائج الدراسة نرى أن أفراد العينة يؤكدون أن اختلاف النص الجبائي مع متطلبات تطبيق القيمة العادلة يعيق على تطبيقها، كما أن غياب السوق المالي النشط يؤثر على الطلب عليها.

4. خاتمة:

لقد شهد الفكر المحاسبي اهتماما كبيرا بدراسة الاختلافات بين الأنظمة المحاسبية ، ومن الأمور المستقرة في الفكر المحاسبي أن مرد الإختلافات يرجع إلى عدة معطيات من بينها القيم المجتمعية المتمثلة في النظام القانوني ومدى تأثيرها على الأنظمة والممارسات المحاسبية وتطورها ، حاولنا بشكل موجز من خلال هاته الدراسة التعرّيج على إختلاف الأنظمة القانونية السائدة في عالم اليوم ومحاولة معرفة موقع الجزائر فيها ، وتبين من خلال العرض السابق أن الجزائر تتبع النظام الفرنكفوني القاري القائم على الأولوية الجبائية ما نجده حائلا دون تطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي في الجزائر .

5. المراجع

1 Bibliography

- Ana Paula Silva, s. A. (2016). Perceptions regarding the implementation of International Financial Reporting Standards in Portugal and Brazil. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 5.
- Céu, M. D., & Antunes, E. (2011). International Accounting Standards in Europe: A Comparative Study. *International Research Journal of Finance and Economics*, 61.
- Clarkson, P. (2011). The impact of IFRS adoption on the value relevance of book value and earnings . *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 3.
- DIALLO, A. T., & ÇEVİK, Z. (2021). TRANSITION FROM LOCAL ACCOUNTING STANDARDS TO INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS: A COMPARISON BETWEEN THE OHADA MEMBER COUNTRIES AND TURKEY. , *Yorum-Yönetim-Yöntem Uluslararası Yönetim-Ekonomi ve Felsefe Dergisi*.
- George, E. T., & Shivakumar, L. (2016). A review of the IFRS adoption literature ., *Rev Account Stud*, 21.

Gray, S. J. (2015). Earnings Management in Europe Post IFRS: Do Cultural Influences Persist? . *Management International Review*, 829 .

Martuchelli, C. T. (2021). The principles underlying the IFRS and the measurement bases of the elements comprising the financial statements. *REVISTA AMBIENTE CONTÁBIL* , 25.

Phuong, N. C., & Nguyen , T. K. (2012). International harmonization and national particularities of accounting. *National particularities of accounting*, 436.

ZOGNING, F. (2017). COMPARING FINANCIAL SYSTEMS AROUND THE WORLD: CAPITAL MARKETS, LEGAL SYSTEMS, AND GOVERNANCE REGIMES . *Economics, Management, and Financial Markets*, 56.

أحمد رياض البلقاوي. (بلا تاريخ). نظرية المحاسبة. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .

أحمد ز غدار، و نعيمة مخلوفي . (2014). أثر تكيف النظام المحاسبي المالي مع متطلبات الإفصاح الدولي وتبني مبدأ القيمة العادلة على جودة المعلومة. *المؤسسة*، 111.

آيت محمد مراد. (2013). ضرورة تكيف بيئة المحاسبة في الجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي خلال الفترة من 2010_2013 . *مكتبة ماجستير* (صفحة 105) . الجزائر : جامعة الجزائر 3.

بن أودينة بوحفص. (2020) . مدى جاهزية بيئة الأعمال في الجزائر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة _ دراسة ميدانية لعينة من ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر. *أطروحة دكتوراة* (صفحة 52). غرداية : جامعة غرداية.

خالد بودبة. (2018). دراسة عوامل المحيط المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية في ظل أعمال التوافق المحاسبي الدولي _ حالة الجزائر. *أطروحة دكتوراة* (صفحة 83). سطيف: جامعة سطيف1.

سحنون بونعجة، و نبيل بوفليج . (2019). متطلبات تطوير الممارسات المحاسبية في الجزائر في ظل تبني المرجعية المحاسبية الدولية. *AL-RIYADA For Business Economics*، Vol 05، 111.

سلام عادل عباس النصراوي، و حسين هادي حسين عزيزة . (1997). تكيف متطلبات البيئة الوطنية لتطوير القواعد المحاسبية وتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية AIS/IFRS اطار مقترح. *مجلة الكلية الإسلامية الجامعة*، 104.

سليم بن رحمون. (2013). تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد _ دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب _ بسكرة. *مذكرة ماجستير* (صفحة 117). بسكرة : جامعة محمد خيضر بسكرة.

صغراوي رفيقة. (2018). إشكالية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية على ضوء معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي. *الإمتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة*، 87.

طاطا ايمان. (2016). أثر العوامل البيئة على التطور المحاسبي في الجزائر . *اطروحة دكتوراة* (صفحة 50). الجزائر : جامعة الجزائر 3 .

علي سماي، و خلف الله بن يوسف . (بلا تاريخ). مدى استجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة استطلاعية على بعض المؤسسات بعد مرور 4 سنوات من تطبيق. scf. 181.

غنية بن حركو. (2015). التنظيم المحاسبي في الجزائر وتحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 42.

قاودري عبلة. (2018). دراسة مقارنة بين بدلي القياس المحاسبي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة ، *دراسة استقصائية. مجلة الاقتصاد الصناعي*، 97.

لمعتر بالله منادي، و ياسين بشير . (2018). النظام المحاسبي المالي في ظل اختلاف ممارسات المحاسبة بين المراجعين الفرنسية والأنجلوساكسونية. *مجلة دفاتر بوانكس*، 6.

محمد راضي عبد الكاظم. (2018). مبررات التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية في ظل التغيرات في البيئة العراقية. *مجلة كلفة مدينة علوم الجامعة*، 187.

محمد غنيمي سامي. (2012). محاسبة القيمة العادلة بين المعارضة والتأييد في ظل الأزمة المالية المعاصرة. *الدراسات والبحوث التجارية* .

محمود السيد النغي. (2017). *نظرية المحاسبة _ منخل معاصر*. المكتبة العصرية.

مختر مسامح. (17_18 جانفي، 2010). النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إقتصاد غير مؤهل. *ملتقى النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية _ تجارب تطبيقات وآفاق بالقطب الجامعي الجديد بالشط وادي سوف* ، .

معمر أسامة. (2018). متطلبات الإصلاح المحاسبي الجديد في الجزائر مساهمة لتوجيهات معايير تقاري الإبلاغ المالي الدولية IFRS وتهيئة بية محاسبية ملائمة . *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية* ، 453 .

مقدم خالد، و طلبة عادل . (2021). تأثير المنظومة القانونية في الجزائر على تطبيق النظام المحاسبي المالي. *الملتقى الوطني الافتراضي حول : تقييم وتحسين النظام المحاسبي الجزائري*.

مهاوة أمال. (2016). محاولة لتقييم شرعية الاصلاح المحاسبي على ضوء الإنتقادات الموجهة لشرعية المعايير الدولية للتقارير المالية _ حالة الجزائر . *أطروحة دكتوراة (صفحة 56)* . ورقلة : جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

وليد بن ترديت. (2016). *تبني المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربية . صندوق النقد العربي*.